

محددات بناء التشريع وضوابطه في إطار الحكم الرشيد

أ. سعاد دحمان

جامعة تلمسان

ملخص :

اختلفت الأسباب والهدف واحد لبناء دولة قانون بكل ما تحمله الكلمة من معنى ، فلعل الآليات المتداولة مؤخرا على مختلف الأصعدة تسعى لتحقيق المبتغى المنشود، و أهم ما يطرح حاليا الحكم الرشيد ورغم الاختلاف في تحديد تعريفه إلا أن معايير لا غبار عليها فهو يسعى إلى الشفافية في تسيير وتدبير الشؤون العامة، ديمقراطية و مشاركة المجتمع المدني ، تحسين الفعالية و الكفاءة التنظيمية . وهذا يمس بشكل مباشر التشريع كونه البناء الأساسي للدولة .
الكلمات المفتاحية : التشريع ، الحكم الرشيد ، التنمية ،

Abstract

There are a lot of reasons to build a truly country of law, and for that, there are many ways to do so on different levels, and the most important way before us is the Good Governance. Even though there have been differences in its definition, its standards remain flawless, for it is about transparency of the management of public interests, democracy, participation of the civil society, and improve organizational effectiveness.

And that effect directly legislation, for it is the basic construction of the state.

Key words: legislation, good governance and development,

مقدمة :

الجدير بالقول أن موضوع اليوم مهم جدا ، وفي وقته فوفقا للتحديات الراهنة للدول العربية كان الأولى لكل دولة أن تتولى تحسين وتطوير نفسها بنفسها ، تجنباً منها لما هو حاصل من أزمات.

والملاحظ أن الدول تصبو لتحقيق ما هو أحسن ، فبالرجوع لمبدأ الفصل بين السلطات الذي تبنته غالبية الدول كل حسب تطبيقها ، يهدف لجعل الدولة ثلاث سلطات كل تقوم بدور مختلف عن الأخرى لتتكامل فيما بينها فالسلطة التشريعية تتولى سن القوانين ، والسلطة تنفيذية تسعى لتنفيذ القوانين، أما السلطة القضائية فهي تعمل على فض النزاعات في حالة وقوعها بين الأفراد فيما بينهم أو بين الأفراد والدولة ، وهذا المبدأ كي لا يتم التعسف أو الاستبداد في السلطة .

أما الديمقراطية¹ فهي تعني حكم الأغلبية بإعتبار أن الأغلبية هي التي تحكم الدولة وقد طبق هذا أيضا في مختلف الدول كل حسب وجهة نظره وثقافته، أما المصطلحات المتداولة حاليا فهي التنمية المستدامة ، وكلها ترتبط بطريقة أو بأخرى بالحكم الرشيد.

فقد ظهر هذا الأخير مع تطوير مفاهيم التنمية فقد تغيرت مفاهيم التنمية من التركيز على النمو الإقتصادي الى التركيز على التنمية البشرية ثم التنمية البشرية المستدامة أي (الانتقال من الرأسمال البشري إلى الرأسمال الاجتماعي) وصولاً إلى التنمية الإنسانية.

وإقترن هذا التطوير في مفاهيم التنمية بإدخال مفهوم الحكم الرشيد في أدبيات منظمة الأمم المتحدة وأخيراً البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.²

ويعود السبب في ذلك إلى أن النمو الإقتصادي لبعض البلدان لم يترافق مع تحسين مستوى عيش أغلبية السكان وبهذا المعنى فإن تحسين الدخل القومي لا يعني تلقائياً تحسين نوعية الحياة المواطنين.

إن تطور مفهوم التنمية إلى تنمية بشرية مستدامة تشمل عمليات مترابطة لكل مستويات النشاط : (الإجتماعي والإقتصادي والسياسي والثقافي والبيئي.... الخ).³

وتستند هذه العملية الى مناهج تكاملية يقوم على العدالة في التوزيع ويعتمد على المشاركة وكما أنه يتضمن التخطيط الطويل المدى ليس للموارد الاقتصادية فحسب بل (للتعليم والسكن والبيئة والثقافة السياسية والتركيب الإجتماعي أيضاً).

وتم ربط مفهوم الحكم الرشيد مع مفهوم التنمية المستدامة لأن الحكم الرشيد هو الرابط الضروري لتحويل النمو الإقتصادي الى تنمية بشرية مستدامة .

والحكم الرشيد الذي يعد محور دراستنا والتشريع ، ذلك أن الحكم الرشيد من خلال تسميته فهو يدعو إلى الأفضلية ، فكيف يمكن تطبيق الحكم الرشيد من خلال التشريع ؟

ولعل هذا ما يدعوننا إلى التساؤل على مقومات الحكم الرشيد؟

لذا علينا إتباع الخطوات التالية للإجابة على هذا الإشكال :

المبحث الأول : النظام القانوني للحكم الرشيد والتشريع .

المبحث الثاني : آليات الحكم الرشيد في التشريع .

المبحث الأول : النظام القانوني للحكم الرشيد والتشريع .

بإعتبار أن الحكم الرشيد حديث النشأة ،وهو محور الدراسة كان الأولى بالدراسة بشكل مفصل على التشريع الذي يعد قد نال حقه في

الدراسة من قبل العديد من الباحثين في القانون الدستوري .

المطلب الأول : محددات الحكم الراشد

قبل معالجة الموضوع، نشير إلى كثرة المصطلحات وليس المفاهيم المتعلقة بالحكم الراشد، فهناك من يرى ذلك المصطلح على أنه الحاكمة⁴ وهناك من يراه الحكم الراشد، دلالة على التدقيق اللغوي حسب الجوانب المعجمية للنعت أي راشد أو رشيد، وهكذا نجد من يرى أن أحسن مصطلح هو الحكم الراشد، وتبعاً لذلك الإدارة الرشيدة، ويستدل أن هناك فرقاً بين المعنيين، وبالنسبة للمؤسسة، فالمصطلح يتعلق بالإدارة الرشيدة⁵.

أما مفهوم الحكم (*Governance*) فيشير إلى ممارسة السلطة السياسية والإقتصادية والإدارية لإدارة شؤون بلد ما على جميع المستويات. ويشمل الحكم الرشيد الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، كما يعنى بآثار التنمية طويلة الأمد على أجيال متعددة. وتتمثل أبعاد الحكم الرشيد في سيادة القانون والشفافية والإستجابة والمشاركة والإنصاف والفعالية والكفاءة والمساءلة والرؤية الإستراتيجية⁶.

الفرع الأول : مفهوم الحكم الراشد⁷

هناك مدرستان لمفهوم الحكم الراشد، الأولى ترى أنه يعبر عن نوعية نظام الحكم وأسلوب صنع السياسة، التي تشتمل على نفس القواعد الأساسية المألوفة للديمقراطية، مثل سيادة القانون، التعددية السياسية والإجتماعية والتسامح والتعبير الحر، حريات وحقوق المواطنة، وبالتالي فهو أقرب إلى كونه مجرد " صياغة حديثة لمبادئ مستقرة.

" أما المدرسة الثانية فتعتبر المفهوم عنواناً لمنظومة أساليب وخطوات الإصلاح السياسي والاجتماعي ككل، مثل اعتماد آليات المحاسبة في مواجهة السلطات العامة، والمطالبة بتوفير مظاهر الشفافية في مؤسسات صنع القرار، وتقييم نوعية الحكم من زاوية الإلتزام بسيادة القانون وقدرته على تعزيز فرص والميل إلى المشاركة وإحترام حقوق الإنسان ومكافحة الفساد..،

أي أنه محاولة لوضع تعريف *Operational* لمفاهيم كلية ومؤسسات وأطر سياسية معقدة، مثل البرلمان والحكومة. ومن خلال نظرة بسيطة إلى كلا المدرستين نجد إن الإتفاق فيما بينهما أكثر توافراً من الإختلاف من خلال مبدأ سيادة القانون وإحترام حقوق الإنسان والمشاركة وغيرها من الأمور وبالتالي فهذا يدل على مدى تقارب مدرستي الحكم الراشد من بعضهما في نقاط جوهرية.

وإنكارهما لبعض الأمور الهامشية التي لا تؤثر في هيكلية الحكم الصالح أو معيار تحقيقه على أرض الواقع فضلاً عن هاتين المدرستين فإن المنظمات الدولية قد وضعت بدورها معايير تنتسب في بعضها إلى المدرسة الأولى أو الثانية أو كليهما في التمييز بين الحكم الراشد أو الحكم الفاسد بحيث قد وضعت هذه المنظمات محددات أو معايير تجد أن توفرها كفيلاً بتواجد الحكم الراشد في العملية السياسية. فقد وضع " برنامج الأمم المتحدة الإنمائي *UNPD* " معايير وهي ((المشاركة حكم القانون، الشفافية، حسن الإستجابة، التوافق المساواة في تكافؤ الفرص، المحاسبة، وأخير الرؤية الإستراتيجية))

ومنظمة التعاون الإقتصادي للتنمية *OECD* بدورها وضعت معايير لبيان مدى إمكانية إقامة الحكم الراشد إستناداً إلى هذه المعايير وهي ((دولة القانون، إدارة القطاع العام السيطرة على الفساد، خفض النفقات العسكرية)) في حين وضع البنك الدولي *WB* لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا معيارين وهما ((التضمينية، المساءلة))⁸.

الفرع الثاني: أبعاد الحكم الراشد

تتعدد أبعاد الحكم الراشد وتختلف من ميدان إلى آخر وبحسب التوجهات المراد تحقيقها، ولعل من أهمها:

البعد السياسي: ويرتبط بطبيعة النظام السياسي ومدى شرعيته، ويساهم هذا البعد في إرساء معالم النظام الديمقراطي، الذي يعد شرطاً أساسياً في بناء الحكم الراشد، وذلك خلال إجراء الانتخابات الحرة والزيهة مع تواجد سلطة مستقلة قادرة على تطبيق القانون، كما تفتح قنوات الاتصال المختلفة مع الجماهير.

البعد التقني: ويرتبط أساس بعمل الإدارة و مدى كفاءتها، و تعد ركيزة للرشادة الإدارية التي تفرض استقلالية الإدارة عن السلطة المالية والسياسي، ولا يخضع الموظفون إلا لواجباتهم و يكون معيار اختيارهم هو الكفاءة.⁹

البعد الإقتصادي والإجتماعي: و يتضح في أساليب عمليات صناعة القرارات الاقتصادية مع الدول الأخرى، والتي ترتبط بتوزيع الإنتاج والسلع والخدمات بين أفراد المجتمع، كما يرتبط بمختلف أبنية المجتمع التي لها الدور الفاعل في تعزيز الحكم الرشيد الذي يقوم على فكرة استقلالية حركات المجتمع المدني عن الدولة.

المطلب الثاني : الإطار المفاهيمي للتشريع

كما سبق الإشارة وماهو مأخوذ عن مبدأ الفصل بين السلطات أن السلطة التشريعية هي المخول لها إصدار التشريع .

الفرع الأول : السلطة التشريعية كجهة لإصدار التشريع

تاريخيا، تم إنشاء البرلمانات لتمثيل مصالح المواطنين ، والإستماع لهم وبالتالي إتاحة الفرصة لحكم أكثر إنفتاحا قائما على المشاركة وعلى هذه الخلفية، من المهم أن تكون البرلمانات في وضع يمكنها من القيام بأدوارها الدستورية المسندة إليها، ويتلخص التحدي القائم أمام البرلمانات في استخدام مسؤوليات الرقابة المالية لضمان الإستماع إلى احتياجات المواطنين، بمن فيهم الفقراء ، وتبليتها أيضا من خلال القيام ببرا مج وخدمات حكومية جيدة التصميم وتعمل البرلمانات على أداء ثلاث وظائف :الوظائف التمثيلية، التشريعية، والرقابية، فهي تؤدي الوظيفة التمثيلية من حيث تمثيل إرادة الشعب الذي يعتبر مصدر الشرعية للسلطة في البلدان الديمقراطية.¹⁰

ويقوم البرلمان بأداء الوظيفة التشريعية نتيجة لصلاحيات سن التشريعات المخولة له،بالإضافة إلى امتلاك سلطة تعديل أو رفض أو قبول مشاريع القوانين الحكومية، كما يقوم البرلمان بأداء الوظيفة الرقابية على الحكومات لضمان قيام الأخيرة بتنفيذ السياسات والبرامج وفقا لرغبات ونوايا السلطة التشريعية .ويقوم البرلمان بوظيفة الرقابة بطريقتين :الإشراف على إعداد سياسات معينة(الرقابة المسبقة) أو مراقبة تطبيق وتنفيذ سياسة معينة(الرقابة اللاحقة)، ورغم إمتلاك معظم المجالس التشريعية لسلطة مساءلة الحكومة عن أعمالها وسياساتها،يوجد تباين كبير بينها في الأدوات والهيئات التشريعية التي يمكن إستخدامها لأداء وظيفة المراقبة .ويعكس هذا التباين إلى حد كبير الاختلاف في شكل الحكومة وغيرها من الترتيبات الدستورية .وتشتمل هذه الوسائل على اللجان البرلمانية، والأسئلة البرلمانية، والإستجوابات، والمناقشات العاجلة، ومراجعة القوانين، والطلبات الخاصة بالأعضاء من أجل تأجيل المناقشات والإقتراحات التي تسمح للمشرعين بإثارة المسائل المتعلقة باستخدام، أو الإستخدام المقترح للسلطة الحكومية، التي تدعو إلى شرح الإجراءات التي إتخذتها الحكومة، أو التي تحتاج إلى الدفاع عن أو تبرير السياسات أو القرارات الإدارية.¹¹

الفرع الثاني : التعريف بالتشريع

مجموعة القواعد العامة المجردة الملزمة الصادرة عن السلطة العامة المختصة في الدولة التي تبيح أو تحظر أو تنظم حق أو مجموعة حقوق.

و بعبارة أخرى هو كل قاعدة قانونية تصدر عن السلطة المختصة في وثيقة مكتوبة.¹²

تندرج أنواع التشريعات في أهميتها وقوتها حسب الدور الذي تلعبه في تنظيم الحياة الاجتماعية ؛ومن مظاهر هذا التدرج خضوع البعض منها للبعض الآخر.

وتمثل السلطة المختصة بحسب الأصل بسن التشريع في المجلس التشريعي .

كما أن التشريع قابل للإلغاء أو التعديل بحيث يمكن إزالته ووقف العمل به برفع قوته الملزمة بالنسبة للمستقبل ويكون الإلغاء صراحة أو ضمنا.

وللتشريع أنواع : يترتب على تدرج التشريعات في القوة، وجوب تقييد كل صورة من صور التشريع بالصورة التي تعلقها، فالتشريع الأساسي أو الدستور يعلو على كل من التشريع العادي والتشريع الفرعي، والتشريع العادي يعلو على التشريع الفرعي.¹³

حيث أن التشريع الأساسي (الدستور) يصدر عن السلطة التأسيسية (المؤسسة)، وهي سلطة مغايرة للسلطة التشريعية. و يأتي في قمة هرم التشريعات، فهو أسمى تشريع ولا يجوز مخالفته.

كما أنه يبين نظام الحكم في الدولة، ويحدد السلطات العامة في الدولة، تنظيمها والعلاقة بينها، والحقوق والحريات الأساسية للأفراد وواجباتهم العامة.

أما التشريع العضوي: هو قانون نظامي أساسي يصادق عليه المجلس النيابي لتحديد أو تكملة أحكام الدستور. بحيث يعتبر القانون النظامي نوع جديد من القوانين يقع بين فئتي القوانين الدستورية والعادية¹⁴.

من خلال تعرفنا كل من الحكم الراشد و التشريع ، أن لنا تطبيق ما جاء به الحكم الراشد في التشريع من خلال المبحث الثاني :

المبحث الثاني : آليات الحكم الراشد في التشريع

الملاحظ في دراستنا، أننا ركزنا على دراسة السلطة التشريعية على خلاف التشريع، ذلك أن هذا الأخير هو ما يصدر من البرلمان، فيتوجب علينا دراسة مدى تطبيق الحكم الراشد على المؤسسة لينطبق ذلك بدوره على التشريع .

المطلب الأول : الفعالية القانونية للمؤسسات التشريعية كأحد مقومات الحكم الراشد

من خلال ماسبق نستطيع القول أن هناك مجموعة من المعايير القانونية المعبرة في واقع الأمر عن إشكالية واضحة في البناء الأساسي أو الأولي لهيكلية الحكم الراشد على أساس مدى توفر هذه المحددات أو المعايير في الواقع القانوني لسلطة الدولة، ولذلك يمكن القول إن هذه المحددات هي الأساس أو المقياس القانوني لمدى أهمية الحكم الصالح أو الراشد.

بتوفرها مجتمعة بصورة عملية ليس نصا جامدا في صلب الدستور تنتظر التفعيل والعمل، بل يجب أن تكون فاعلة في الواقعين القانوني والسياسي حتى يمكن أن نحكم على عمل السلطة السياسية بأنه يمتلك مقومات الحكم الراشد من خلال الآتي :

1 - علاقة السلطة السياسية بالقانون.

2-الفعالية القانونية للمؤسسات التشريعية والتنفيذية.

3 - النظام القضائي.

والأجدر بالذكر فاعلية المؤسسات التشريعية والتنفيذية:

من خلال الواقع القانوني، يمكن تقسم سلطات الدولة إلى ثلاث سلطات رئيسة هي التشريعية والتنفيذية والقضائية وتقوم العلاقة بين السلطات الثلاث على أساس التعاون ومبدأ الفصل بينهما وعدم التداخل والتقاطع في أعمال هذه السلطات مع بعضها البعض مما يترك مساحة واسعة من التطورات القانونية لتأخذ نصيبا من خلال العمل المستقل بدون تأثير سياسي أو إقتصادي ، ومن خلال القراءة الأولية لعمل هذه السلطات نجد أن السلطة الأولى في الدولة¹⁵.

وهي السلطة التشريعية تتمتع بدور فاعل وأساسي في عملية صنع القرار السياسي وعملية البناء القانوني للتشريع ووضع الدستور أحيانا ومراقبة أعمال السلطة التنفيذية وصولا إلى إجراءات المسالة والإستجواب وحل الوزارة إذا لزم الأمر ووفق الصيغ الدستورية ، أما السلطة التنفيذية فهي سلطة تنفذ ما تشرعه الأولى وتعمل على تطبيق القانون من تلقاء نفسها وتخضع للمحاسبة والرقابة ، وفي نفس الوقت فهي تضم رئيس الحكومة ووزراء الذين لهم الصلاحيات القانونية للعمل وفق القانون من أجل التطبيق السليم للقانون مع الأخذ بإجراءات تفويضية من خلال العمل وفق لوائح تفويضية صادرة من السلطة التشريعية للعمل من أجل تطبيق القانون، وهذا العمل التفويضي الذي يسمح للسلطة التنفيذية أن تمارس جزاء من عمال السلطة التشريعية وفق نص قانوني محدد ولفترة محددة يجب أن يكون ملائما وغير متعسفا في إستعماله . إذن هذه العلاقة بين السلطتين تجعل كل منهما مكملتين للأخرى في سبيل الوصول إلى غاية واحدة هي إدراك الهدف النهائي من مقومات حكم راشد صحيح وفق معايير قانونية في واقع الأمر، فإن الدور الخطير الذي تلعبه السلطة التشريعية يجعل

منها السلطة الغالبة في الدولة من الناحية القانونية إلا أن الواقع العملي فرض عادلة عكسية سمحت بأن تسيطر السلطة التنفيذية على واقع عمل السلطة التشريعية على أساس بسط النفوذ الحكومي ، فقد جعلت أغلب الدساتير الأغلبية الحزبية داخل البرلمان هي التي تشكل الحكومة مما يعني سيطرة عملية على سن القانون داخل البرلمان لما فهو توافق أولي بين التشريع والتنفيذ ، وترتب عليه كذلك أن البرلمان لا يمكنه من الناحية العملية إستجواب الحكومة أو سحب الثقة لأنها صاحبة التشكيلة الأكثر تمثيلاً داخل البرلمان ، هذا الواقع العملي عكس تطوراً في صياغة العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وجعل من السلطة التشريعية سلطة ثانية تأتي في مرحلة لاحقة على السلطة التنفيذية .توافر مقومات الحكم الرشيد لن يأتي إلا من خلال إتباع الإجراءات القانونية السليمة من خلال العمل بموجب الدستور شكلاً ومضموناً دون الأخذ بنظر الإعتبار التشكيلة الحكومية التي تؤثر في عملية صنع القرار الداخلي ،ولذلك فإن تفعيل دور السلطات التشريعية والتنفيذية وصولاً إلى تعزيز مفهوم الحكم الرشيد يكون من خلال :

1-تحسين النص التشريعي من الغايات السياسية بإخراجه من التوجهات السياسية أو المصلحة الخاصة كي يكون أقرب ما يكون إلى الغاية الأسمى وهي تطبيق القانون وفق أطر موضوعية عامة ومجردة¹⁶.

2-بناء السلطة التنفيذية على أساس التطبيق السليم للقانون مع إعطائها السلطات الكاملة وفق الدستور لتطبيقها في حق الإعتراض على القانون وحق إقتراح القانون وحتى حق تشريع القانون في بعض الأحيان على أساس السلطة الممنوحة لها من قبل السلطة التشريعية وفق مبدأ تفويض الاختصاص . إن العلاقة بين السلطات يحكمها الدستور النافذ في الدولة سواء كانت دولة تطبيق القانون أم لا ، لذلك فإن المرجع الحق في تطبيق هذه العلاقة وبيان أساس التراب والتقارب بينها وبين السلطات الأخرى هي الدستور ، وهذا ما يعني أن العلاقة ما بين السلطات هي أمر نسبي يختلف من دولة إلى أخرى ومن نظام إلى آخر في الدولة الواحدة حسب التوجهات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والإيديولوجية داخل الدولة ولكنها تبقى الدستور أساساً لأي علاقة تحكم السلطات وتنظمها من أجل تطبيق القانون بصورة أفضل حتى يمكن أن يكون للحكم الرشيد النصيب الأكبر في تحقيق ثوابته ومحدداته إستناداً إلى تلك العلاقة.

المطلب الثاني : دور البرلمانين في المساهمة في تطبيق الحكم الرشيد¹⁷

حددت المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد ومعهد البنك الدولي أن البرلمانين يمكنهم المساهمة كثيراً في الحكم الرشيد عن طريق عدة نقاط نذكر منها:

- توسيع دور الرقابة ليشمل جميع جوانب دورة الموازنة يقوم البرلمان بإقرار الموازنة السنوية والإشراف على الإنفاق الحكومي ومن خلال المراجعات السابقة واللاحقة للموازنة يقوم البرلمان بمساءلة السلطة التنفيذية عن استخدام الأموال العامة ويمكن تحقيق هذا الدور من خلال عمل اللجان البرلمانية أو عن طريق أعضاء البرلمان فرادى بإشراك البرلمان في دورة الموازنة يمكنه خلق إحساس أكبر بالملكية العامة في الإستراتيجيات الإقتصادية، وإعادة ترتيب أولويات الحكومة والمساعدة في مكافحة الفساد
- ضمان المزيد من الشفافية في عملية صنع القرار :يمتلك البرلمان القوة والمسؤولية للاستفسار عن كيفية وتوقيت اتخاذ القرارات الحكومية، بغض النظر عما إذا تم ذلك عن طريق استجواب اللجان لكبار واضعي السياسات أو قيام أعضاء البرلمان بعرض القضايا على الحكومة في فترة الإستجواب، وبذلك ضمان قدر أكبر من المداولة والنقاش وفي نهاية المطاف إضفاء قدر أكبر من الشفافية في عملية صنع السياسات.
- مراجعة وإقتراح وسن التشريعات الضرورية لدعم الإصلاح والتنمية .يضيف التمحيص البرلماني لمشاريع القوانين وتداولات اللجان المختصة بعض التوازن مقابل السلطة التنفيذية لا سيما عند دخول اللجان العامة في عملية مشاور مع المجتمع ،وهذا لا يعمل على تعزيز قدر أكبر من المساءلة والشفافية فحسب، بل تمكن التشريعات من أن تصبح أكثر تعبيراً عن مصالح المجتمع ككل بدلاً من مصالح الحزب الحاكم.

■ إنشاء روابط أوسع مع البرلمانات الأخرى من أجل تبادل المعلومات والتعلم من تجارب البرلمانات الأكثر تطوراً. ويمكن أن تصبح مثل هذه الصلات مفيدة على المستوى الإقليمي بشكل خاص حيث يساهم التشابه في الظروف الأساسية في تسهيل الاستفادة من عملية تبادل المعلومات بشأن النهج المختلفة من أجل التعلم المتبادل. وتتطلب جميع الديمقراطيات، باستثناء تلك التي تمر بمرحلة إنتقالية، عملية حومة تكون فيها الجهات الفاعلة في الدولة ليست فقط خاضعة للمساءلة العمودية أمام المواطنين من خلال إجراء إنتخابات دورية على سبيل المثال، ولكنها تخضع أيضاً للرقابة والضبط من قبل وكالات أخرى، المنتخبة منها وغير المنتخبة أما أعضاء البرلمان فليدهم إمكانية العمل كوكلاء محتملين للمساءلة الأفقية.¹⁸ خاتمة :

خلاصة القول أن القوانين أو الشرائع ليست هي التي تصنع الحرية أو العدل، بل الذي يصنع ذلك هي آليات تطبيق القانون ومن يسهر عليه ومن يشرع هذه القوانين، فالبلدان العربية حافلة بجميع القوانين المثالية ولكنها تداس من جميع السلطات والدساتير هناك تغير بكرة وعشياً.

للحكم الرشيد أساس مؤكدة في العقيدة والشريعة الإسلامية للحكام والمحكومين، وقد عرف المسلمون الأوائل كل مبادئ «الحكم الرشيد» الذي تتحدث عنه النصوص الأدبية والسياسية الحديثة ومارسوها حكماً ومحكومين في الحقبة التي حكم فيها الرسول ﷺ في مجتمع المدينة المنورة وتبعه على سنته في ذلك الخلفاء الراشدون من بعده أبو بكر وعمر بن الخطاب وعثمان وعلي ومن بعدهم عمر بن عبد العزيز، ثم انتكس نمط الحكم في البلاد الإسلامية وانحدر إلى الاعتراف بشرعية الحكم بالغلبة (أي الحكم لمن استولى على الحكم ولو بالغلبة والقوة) (وأن على المحكومين أن يسمعوا ويطيعوا حفاظاً على بلاد المسلمين من الفوضى) وحتى لا يتكرر فيها ما كان من أحداث الفتنة الكبرى من اقتتال بين معسكري علي ومعاوية)، وكان هذا الهاجس لا يغيب عن أذهان أئمة الفقه والمفكرين السياسيين المسلمين عند النظر في موضوع نمط العلاقة بين الحكام والمحكومين.

النتائج :

- الحكم الرشيد هي الإدارة الجيدة لجميع المؤسسات في الدولة من خلال سياسات وآليات وممارسات تقوم على الشفافية والمشاركة والمساءلة وسيادة القانون ومكافحة الفساد وتسعى لتحقيق العدالة وعدم التمييز بين المواطنين والاستجابة لإحتياجاتهم وتتحري الكفاءة للوصول بالسياسات والخدمات لأعلى مستوى من الفعالية والجودة بشكل يرضي المواطنين.
- توجد علاقة قوية بين الحكم الرشيد وارتفاع معدلات الدخل والتنمية بشكل عام خاصة التنمية الإقتصادية.¹⁹
- مشاركة الأطراف المعنية سواء الموجودة في صناعة القرار أو في القاعدة والمجتمع في صناعة القرارات والسياسات بدءاً من تعبيرهم عن إحتياجاتهم وإبداء آرائهم في السياسات والخدمات والمساعدة في تنفيذها ، وصولاً إلى تقييم القرارات والسياسات والخدمات ، وهذا يؤدي بدوره للقضاء على جرائم الفساد وتوفير فرص عمل أكثر .

أهم التوصيات :

- التطبيق الفعلي لمبدأ الفصل بين السلطات وتفعيل ذلك بشكل جدي لكي تقوم كل من السلطات بدورها بأحسن وجه ، لنصل لتكامل بينها للوصول لدولة ديمقراطية يطبق فيها حكم راشد .
- إيجاد آليات لتفعيل سيادة القانون بإعتبار هذا الأخير وجد من أجل المجتمع، فهو أداة لتنظيم المجتمع وإحقاق الحق ، فكيف يقوم بدوره دون أن يكون تطبيق صارم له ؟
- وجود سبل وقنوات متعددة لمساءلة ومحاسبة المسؤولين مما يجعل المساءلة أكثر سهولة وفعالية ، ويشجع على المسؤولية على متابعة عملهم بدقة وكفاءة حتى لا يتم مساءلتهم وقد تكون سبل وقنوات المساءلة الداخلية ، أي من داخل الجهة التي يتم

مسئلتها كإدارة التفتيش أو المتابعة ، أو خارجية من خلال مجلس أمناء أو جمعية أو أهلية معينة أو مواطنين ، بإستخدام صناديق شكاوى أو مكاتب خدمة المواطنين ، أو تصعيد الأمر ومقابلة المسؤولين .

قائمة المراجع :

أولا -الكتب :

1- إسحاق إبراهيم منصور نظريتنا الحق والقانون وتطبيقهما في القوانين الجزائرية ، دون طبعة ، دون دار نشر ،الجزائر 1993 .

ثانيا -المذكرات :

1. رياض عيشوش وغيره ، الحكم الراشد *La bonne gouvernance* كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، قسم علوم التسيير مدرسة الدكتوراه سنة أولى ماجستير ، تخصص: إقتصاد تطبيقي وتسيير المنظمات ، جامعة محمد خيضر - بسكرة- الجزائر الموسم الجامعي 2007/2008

ثانيا- المقالات:

1- بالعربية :

1- خيرة بن عبد العزيز ، دور المجتمع في ترشيد الحكم وتقويم الديمقراطية ، مجلة المفكر ، العدد الثاني عشر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر - بسكرة -الجزائر

2- فرحاتي عمر ، (دور السلطة التشريعية في البناء الديمقراطي) ، مجلة المفكر العدد الرابع ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)

3- عبد الوهاب النعيمي زياد ،الإصلاحات القانونية وأثرها في تعزيز مفهوم الحكم الراشد بالعراق ، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ، المصدر دنيا الرأي ، دون تاريخ

4- بالفرنسية :

Pelizzo, R & Stapenhurst, F, Tools of Legislative Oversight Policy Research Working Paper 3388, World Bank, 2004

ثالثا - المداخلات:

1- آمال أبو حديجة ، تقرير حول: السلطة التشريعية والحكم الرشيد ، الرقم س/2009/1619 تاريخ 2009/11/3

2- كربوسة عمري ، الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر ، قسم العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر - بسكرة -الجزائر ، بدون عنوان ، بدون تاريخ .

رابعا - الموقع الإلكتروني :

آخر تعديل لهذه الصفحة كان يوم 13 سبتمبر 2015 الساعة 12:49 - <https://ar.wikipedia.org>

2- Stephen Okwen Agwet Category: Pachodo.org Latest Arabic Articles

Published: 23 October 2010 <http://www.pachodo.org>

<http://www.1raha.com/%D9%86%D8%AD%D9%88-%D8%AD%D9%83%D9%85-%D8%B1%D8%B4%D9%8A%D8%AF/> : نحو حكم رشيد، عبد المجيد الغيليلخامسا- منظمات :

1- منظمة برلمانيين عرب ضد الفساد؛ معهد البنك الدولي، دليل الرقابة المالية للبرلمانيين العرب، بيروت، 2009

2- ياسمين خضري ، لماذا الحكومة الرشيدة ؟، مركز العقد الإجتماعي ، مجلس الوزراء مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، مصر، 2014.

¹ هناك علاقة مباشرة بين مفهومي الحكم الرشيد والديمقراطية ، إذ أن الديمقراطية تتطلب كلا من الحق بالاختلاف وقبول الجميع. يمثل هذا الاختلاف ، والأساس أن يتم الاعتراف بهذا الاختلاف لإثراء الحياة العامة للناس ، فالحياة السياسية مكونة من آراء متقابلة والديمقراطية تهدف فيما تهدف إليه التأكد من هذه المواجهة التي تخدم العدل الاجتماعي والوصول إلى نتائج إيجابية للمجتمع ، إذ أن الحكم الرشيد يوفر لنا العديد من الوسائل لتحقيق هذه الغايات وعند المقارنة بين المفاهيم الديمقراطية والحكم الصالح نرى أن الشفافية والمسألة العامة على جميع الذين يتولون سلطة عامة بغض النظر إذا كانوا منتخبين أو لا ، وينطبق ذلك على جميع مؤسسات السلطة العامة بدون إستثناء.

⁻ بن عبد العزيز خيرة ، دور المجتمع في ترشيد الحكم وتقويم الديمقراطية ، مجلة الفكر ، العدد الثاني عشر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر - بسكرة - الجزائر .

² Stephen Okwen Agwet Category: [Pachodo.org Latest Arabic Articles](http://www.pachodo.org)
<http://www.pachodo.org> Published: 23 October 2010

³ أنظر مداخلة عمراني كربوسة ، الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر ، قسم العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر - بسكرة - الجزائر ، بدون عنوان بدون تاريخ .

⁴ هناك عدد من المقترحات المطروحة : حكم الشركات - حكامية الشركات - حوكمة الشركات - بالإضافة إلى عدد من البدائل الأخرى، مثل : أسلوب ممرسة سلطة الإدارة بالشركات، أسلوب الإدارة المثلى، القواعد الحاكمة للشركات، الإدارة التزيهة، وغيرها . وفي هذا الصدد، تحذر الإشارة إلى أن هناك مؤيدون للاختيار الأول وفقاً لما ورد من تفسير مركز المشكاة؛ ولكن من ناحية أخرى تتفق عدد من الآراء على استبعاد "حكم الشركات" (لما للكلمة من دلالة إن الشركات هي الحاكمة أو الفاعلة، مما قد يعكس المعنى المقصود كما يتم استبعاد "حكمانية") لما يرتبط في بنائها اللغوي من آنية أو تشابه وتمائل؛ وهو ما يضع المعنى المقصود . وكذلك يتم استبعاد "حاكمة" لما قد يحدثه استخدامها من خلط مع إحدى النظريات الإسلامية المسماة "نظرية الحاكمة" والتي تنطرق للحكم والسلطة السياسية للدولة . كما رؤى استبعاد باللغة الإنجليزية . ومن ثم فإن البعض يركز على Governance البدائل المطروحة الأخرى لأنها تبعد عن جذر الكلمة (ح ك م) فيما يقابل مفهوم "حوكمة الشركات" (على وزن فوعلة) لتكون الأقرب إلى مفهوم المصطلح باللغة الإنجليزية حيث تنطوي على معاني الحكم والرقابة من كما إنها تحافظ على "جذر" الكلمة المتمثل في ، (Regulatory Body) أو هيئة رقابة خارجية (Governing Body) خلال جهة رقابة داخلية (ح ك م)، حيث لا يمكن إستبعاده إذا أردنا التوصل إلى مرادف للمصطلح . وتحذر الإشارة إن هذا المصطلح قد تم إقتراحه من قبل الأمين العام لمجمع اللغة العربية وقد استحسنة عدد من متخصصي اللغة العربية ومنهم من مركز دراسات اللغة العربية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة .

⁵ رياض عيشوش وغيره ، الحكم الراشد La bonne gouvernance كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، قسم علوم التسيير مدرسة الدكتوراه سنة أولى ماجستير، تخصص: اقتصاد تطبيقي وتسيير المنظمات، جامعة محمد خيضر - بسكرة - الجزائر الموسم الجامعي 2007/2008 ص 4

⁶ الدكتور عادل عبداللطيف الحكم الرشيد: المضمون والتطبيق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فبراير /شباط 2013

-و أنظر أيضا د بهاء الدين منصور الحكم الرشيد في المنظور الإسلامي ، موضوع التراث والمعاصرة (في أصول التشريع الإسلامي) ،

من 11 مايو 2011 إلى 28 يونيو 2011 <http://democracyinislam.net>

⁷ يرى ويرى الدكتور/ عبد المجيد محمد الغيلي أن مصطلح "الحكم الرشيد" متداول إلى حد ما، ولكن لم يتم تبنيه، واعتماده بديلا للمصطلحات الشائعة. والمصطلح ينتمي إلى تراثنا، وليس مستوردا، ومفهومه ينطلق من تراثنا اللغوي والفكري. وأنا لا أعني به الترجمة الشائعة للمصطلح الإنجليزي "Good Governance". ولكنني أستخدمه من جذره العربي "رشد"، وإستخدامه مقترنا بالحكم مألوف في العربية، بل قد استخدمه القرآن الكريم، كما أوردنا الأمثلة السابقة. ويستخدم في الأدبيات الغربية المعاصرة، بمعنى الحكم الجيد، مقابل "Bad Governance": الحكم الفاسد. وقد بدأ استخدامه منذ عقدين، ويستند إلى النموذج الأوروبي والأمريكي في الحكم، وهو النموذج الديمقراطي الليبرالي. وللأسف أنه تُرجم إلى العربية بمصطلح "الحكم الرشيد"

• <http://www.1raha.com/%D9%86%D8%AD%D9%88-%D8%AD%D9%83%D9%85-%D8%B1%D8%B4%D9%8A%D8%AF/> نحو حكم رشيد، عبد المجيد الغيلي

⁸ زياد عبدالوهاب النعيمي، الإصلاحات القانونية وأثرها في تعزيز مفهوم الحكم الرشيد بالعراق، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، المصدر دنيا الرأي، دون تاريخ ص 2 وما بعدها .

⁹ أنظر، Stephen Okwen Agwet، <http://www.pachodo.org> مرجع سابق

¹⁰ آمال أبو خديجة، تقرير حول: السلطة التشريعية والحكم الرشيد، الرقم س/2009/1619 تاريخ 2009/11/3 ص 2

¹¹ Pelizzo, R & Stapenhurst, F, Tools of Legislative Oversight Policy Research Working Paper 3388, World Bank, 2004

¹² هناك تشريعات غير مكتوبة وهما ما يسمى بالعرف كما هو معمول به في بريطانيا .

¹³ آخر تعديل لهذه الصفحة كان يوم 13 سبتمبر 2015 الساعة 12:49 <https://ar.wikipedia.org>

¹⁴ إسحاق إبراهيم منصور نظريتنا الحق والقانون وتطبيقهما في القوانين الجزائرية ، دون طبعة ، دون دار نشر ، الجزائر 1993 .

¹⁵ آمال أبو خديجة ، تقرير حول: السلطة التشريعية والحكم الرشيد، مرجع سابق ، ص 3

¹⁶ وهو الأساس الذي وجد من أجله الحكم الرشيد لمكافحة الفساد الإداري وتحقيق المصلحة العامة .

¹⁷ منظمة برلمانيين عرب ضد الفساد؛ معهد البنك الدولي، دليل الرقابة المالية للبرلمانيين العرب، بيروت، 2009

¹⁸ لقد أثبتت التجارب أن نجاح السلطة التشريعية في أداء دورها مرتبط بالهامش الكبير من الحرية والديمقراطية الذي يوفره النظام

السياسي، أي أن حدود دور المؤسسة التشريعية مرتبط بدرجة التطور الديمقراطي، عمر فرحاتي، (دور السلطة التشريعية في البناء

الديمقراطي) ، مجلة المفكر العدد الرابع ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر) ص 1

¹⁹ ياسمين خضري ، لماذا الحكومة الرشيدة ؟، مركز العقد الاجتماعي ، مجلس الوزراء مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، مصر

. 2014